

16 أكتوبر 2022 - يوم الأغذية العالمي

إضراب الجوع... سلاح في
وجه الإستبداد



إضراب الجوع... سلاح في وجه الإستبداد

بلادي : جزيرة الإنسانيّة -- منظمة حقوقية تدعم النساء والأطفال في مصر منذ 2017

تعمل بلادي على تفكيك البنية المؤسسية للعنف والظلم من خلال توثيق إنتهاكات النظام المصري ضدّ الأطفال والنساء والأقليات وتوعية المجتمع الوطني والدولي وأصحاب القرار بها. كما تقوم بالضغط والمناصرة من أجل تعديل التشريعات التي تقنّن الإنتهاكات مع مناشدة السلطات لتفعيل القوانين المهجورة، والتي بتطبيقها يمكن حماية الحقوق والحريات. توفر بلادي سبل الحماية والدعم القانوني والنفسي للأطفال والنساء المصريين/ات السجناء/ات على خلفية قضايا سياسية.

ملخص

في إطار يوم الأغذية العالمي (16 أكتوبر)، تنشر بلادي بحثاً تحليلياً لمعطيات خاصة بـ 82 امرأة وطفل/ة مسجونين/ات على ذمة قضايا سياسية قاموا/ن بإضراب عن الطعام داخل السجون المصرية على مدى تسع سنوات (2013 - 2021). يسلط البحث الضوء على الإنتهاكات المسلطة على النساء والأطفال أثناء القبض، المحاكمة و/أو الحبس والتي إضطرتهم/ن للقيام بإضراب عن الطعام كوسيلة للإحتجاج ضد هذه الإنتهاكات. تضمّن البحث كذلك توثيق مجموعة من القضايا التي تخللها إحتجاج المسجونات والمساجين عن طريق إضراب الجوع لمجابهة ما يتعرضون له من إنتهاكات وسوء معاملة ومآلات هذه القضايا. كما شمل البحث تذكيراً بأهداف يوم الأغذية العالمي بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات من أجل الحيلولة دون ارتكاب السلطات المزيد من الإنتهاكات التي تهدد أساسا الحق في الحياة بالنسبة للمساجين والمسجونات وخاصة الأطفال منهم/هن.



مقدمة

يهدف يوم الغذاء العالمي إلى نشر الوعي بمعاناة الدول ناقصي الأغذية في العالم، وتشجيع الأفراد في مختلف أنحاء العالم على اتخاذ التدابير لمكافحة الجوع. إذ يعجز ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم عن الحصول على كميات كافية من الغذاء الآمن وهو مفتاح الحفاظ على الحياة، وتعزيز الصحة الجيدة.

ترتبط سلامة الأغذية والتغذية، والأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً؛ حيث يتسبب الغذاء غير الآمن في حلقة مفرغة من المرض، وسوء التغذية، ويؤثر بشكل خاص في الرضع، وصغار الأطفال، وكبار السن، والمرضى، وهذا ما يتجلى خصوصاً في السجون المصرية حيث يعاني السجناء/ات بمختلف أعمارهم/هن من سوء جودة التعيين أو فقدانه أحياناً. وإلى جانب هذه الظروف اللاإنسانية نجد الإحتجاز غير القانوني والمحاكمات الغير خاضعة لأي مقوم من مقومات المحاكمة العادلة إضافة للانتهاكات المتنوعة والأحكام الجائرة في حق المحتجزين والمحتجزات على ذمة قضايا سياسية. نظراً لإنعدام الآليات القانونية التي تمكن المحتجزين/ات من حقوقهم/هن يلجأ المحتجزون/ات إلى طرق الإحتجاج السلمية خارج الدائرة القانونية ويعتبر إضراب الجوع من أهم هُذه الأساليب وأكثرها إنتشاراً داخل السجون المصرية.

يتمثل الإضراب عن الطعام في رفض شخص أو عدة أشخاص الأكل والشرب بكامل إرادتهم، لإظهار ظلم ما على الساحة العامة باستنهاض الرأي والسلطة في آن معاً.

إختارت بلادي في يوم الأغذية العالمي تسليط الضوء على النساء والأطفال المضربات/ين عن الطعام داخل السجون المصرية منذ 2013 معتمدة في ذلك على معطيات خاصة بـ 82 امرأة وطفلة.

تم جمع هذه المعطيات على مدى 5 سنوات استخدمت فيها بلادي عدة أدوات منها المقابلات المباشرة الشَّبه منظمة أو من خلال الوحدة القانونية في بلادي إضافة لرصد مصادر ثانوية غير مباشرة كمتابعة المواقع الصحفية والإخبارية ومواقع التواصل الإجتماعي ومتابعات منظمات المجتمع المدني والبيانات الرصدية.

النتائج

أولاً، أسباب الإضراب عن الطعام

أمام تعدد الممارسات المنتهكة للحقوق من قبل النظام المصري، رصدت بلادي 82 حالة إضراب عن الطعام من قبل النساء والأطفال إحتجاجاً على الإحتجاز الغير مشروع أو التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة في السجن. حيث بلغ عدد المضربين/ات المعترضين/ات عن حبسهم/ن 60% (42/70) مقابل 40% (28/70) معترضين عن سوء المعاملة وغيرها من الإنتهاكات. للإضراب عن الطعام تاريخ طويل في حركات المقاومة السلمية عالمياً وعربياً، ويلجأ الأشخاص للإضراب عن الطعام كوسيلة للاحتجاج السياسي، أو للفت النظر لمعاناتهم، أو لتحدي سجانهم.

شهدت النضالات السلمية ضد الإحتلال والدكتاتوريات في البلدان العربية مسيرة طويلة من الإضرابات عن الطعام من أجل الدفاع عن الحقوق، نذكر أبرزها سلسلة إضرابات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية التي انطلقت من سجن نابلس في أوائل عام 1968 حيث خاض المعتقلين الفلسطينيين إضراباً عن الطعام احتجاجاً على سياسة الضرب والإذلال التي كانوا يتعرضون لها، وصولاً إلى إضراب الجوع الذي خاضه 1600 أسير فلسطيني تحت عنوان "معركة الأمعاء الخاوية" لتحقيق عدد من المطالب منها إنهاء الاعتقال الإداري، والحق في الزيارات والكف عن احتجاز المساجين في الحبس الإفرادي¹.

أما مصر فقد سجلت في عام 1924 إضراباً مفتوحاً عن الطعام استمر 40 يوماً، قام به المحامي المصري "أنطوان مارون" إثر إعلانه أمام المحكمة أنه عضو في الحزب الشيوعي المصري قائلاً: "إنني أعترف بكل فخر بأنني شيوعي ومستشار لإتحاد نقابات العمال، و أكرس حياتي لخدمة العمال، وأدافع عنهم كلما وقع عليهم ضيم". قبل أن يموت داخل المعتقل بسبب إضراب الجوع. تواصلت إضرابات الجوع داخل السجون المصرية بسبب تعاقب الدكتاتوريات على الحكم في مصر حتى عهد السلطة السياسية الحالية. ومنذ إعتلائها السلطة في 2013، تصاعدت وتيرة الإحتجاجات والإنتهاكات وظروف الإحتجاز الغير ادمية في أغلب السجون المصرية، حيث شهدت هذه الفترة عديد الإضرابات عن الطعام أهمها إضراب 300 سجين داخل سجن العقرب في يناير 2020 على التجويع من طرف سلطات السجن والحرمان من الملابس والأغطية مما أدى إلى وفاة سجينين بسبب البرد².

1 الجزيرة، تعرف على معركة الأمعاء الخاوية للأسرى الفلسطينيين

2 العربي الجديد، معتقلو العقرب يضربون عن الطعام فراراً من الموت

شهدت فترة حكم السلطة المصرية الحالية عديد الإضرابات عن الطعام التي طالت جميع الفئات المسجونة من النساء وحتى الأطفال المحتجزين والتي سنتعرض لأهمها في الأجزاء الموالية من البحث.

ثانياً، تهم وأحكام جائرة

يحاصر النظام المصري النساء والأطفال من خلال مجموعة من التهم والتي تتمحور غالباً حول تهم ذات طابع إرهابي (الإنضمام إلى جماعة أو عصابة إرهابية أو جماعة محظورة أو إنشائها، الإنضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون أو دعمها أو تمويلها أو مساعدتها على تحقيق أهدافها...) بنسبة 90.7% (68/75)، تهم طابع سياسي (قطع الطريق، تعطيل وسائل المواصلات والمرور، تعطيل موظف أو مؤسسة من ممارسة أعمالها، التظاهر بدون إخطار، التحريض على التظاهر، تنظيم تظاهرة، إضراب أو تنظيم إضراب أو التحريض على المشاركة في إضراب، محاولة قلب نظام الحكم...) بنسبة 80% (60/75)، ثم نجد تهم ذات طابع إلكتروني (إدارة صفحة إلكترونية، إذاعة أخبار كاذبة، التحريض على العنف عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيازة وتركيب وتشغيل أجهزة إتصالات لاسلكية، التصوير، بث مقطع فيديو على شبكة التواصل الاجتماعي كوسيلة من الوسائل الإعلامية للتحريض على قلب نظام الحكم...) بنسبة 6.7% (5/75).

أما بالنسبة للمحاكمات (في الطور الابتدائي) فقد بلغت الأحكام السجنية بأنواعها (السجن، السجن المؤبد، السجن المشدد، السجن مع الشغل، السجن والغرامة) 29.5% (18/61). تلتها أحكام البراءة بنسبة 3.3% (2/61). وتراوحت مدة الأحكام بالسجن بين 12 و 288 شهراً (24 عاماً) بمعدل 82 شهراً (6 سنوات).

وقد نال الحكم بحفظ القضية وإخلاء سبيل المتهمين الأغلبية بنسبة 67.2% (41/61) وذلك في القضية رقم 9924 لسنة 2017 جنح العامرية ثان والمحالة للنيابة العسكرية برقم 186 لسنة 2017 جنایات عسكرية الإسكندرية والمعروفة إعلامياً بأحداث ستاد برج العرب والتي تضم 235 متهما منهم 41 ممن قامت بلادي برصدهم تقل أعمارهم عن 18 سنة. وتعود وقائع القضية إلى 9 يوليو 2017 أين قامت قوات الأمن بالإسكندرية بالقبض على عدد من الجماهير من بينهم أطفال عقب لقاء الزمالك وأهلي طرابلس الليبي، في بطولة دوري أبطال إفريقيا على خلفية أعمال عنف وشغب بstad برج العرب. وقد أحيلت القضية من نيابة غرب الإسكندرية الكلية للنيابة العسكرية. وتم إحتجاز الأطفال في سجن الحضرة بالإسكندرية مع بالغين وتم التعدي عليهم بالضرب مما إضطربهم للدخول في إضراب عن الطعام إحتجاجاً على حبسهم والتعدي عليهم. وبتاريخ 16 ديسمبر 2017 أصدرت النيابة العسكرية بالإسكندرية قراراً بحفظ القضية وإخلاء سبيل المتهمين.

ثالثاً، إنتهاكات بالجملة شملت كل أنواع العنف وسوء المعاملة ضدّ النساء والأطفال

رصدت بلادي جملة من الإنتهاكات التي تعرّضت لها النساء والأطفال سواء أثناء فترة الإضراب أو قبلها والتي تمثّلت في الآتي:

- **العنف الجسدي** ضدّ 85.4% (70/82) من عينة هذا البحث بأساليب عديدة كالضرب، الرّكل، الصّعق بالكهرباء، السحل. إضافة إلى أساليب أخرى من سوء المعاملة والتّعذيب مثل المنع من الترييض، الحرمان من النوم والإحتجاز في ظروف غير آدمية مثل الرّنازين الضيقة المليئة بالحشرات والتّدخين وعديمة الإضاءة والتهوئة والتي تخلو من حمام أو مياه.

قصة الطفل أحمد جمعة

ولعل أبرز مثال على ذلك الطفل أحمد جمعة عبد الهادي الدسوقي ذو 16 عاماً الذي تعرض للضرب الشديد والسحل في شارع جيهان بالمنصورة على يد قوات أمن أثناء القبض عليه مما أدى إلى كسر بعظم كعبه الأيمن والأيسر وهو ما تطلّب إجراء عملية جراحية لتثبيت الكسر بواسطة أسلاك معدنية ومسمار معدني وجبس تحت الرّكبة لمدة شهر ونصف أيضاً. وقبل تماثل الطفل للشفاء التام قامت قوات الأمن بكفر الدوار بترحيله لسجن دمنهور العمومي "الأبعادية" الذي رفض إستقباله وذلك لعدم وجود تقارير تفيد بتماثله للشفاء، الأمر الذي دفع قوات الأمن بكفر الدوار باستخراج تقرير طبي مغلوط يفيد بشفائه وذلك لإدخاله السجن. وعندما قام الطفل بإضراب إعتراضاً عن الإنتهاكات التي تعرّض لها قام الامن بسلب متعلقاته وإدخاله "التأديبي" (الحبس الانفرادي)..

• العنف السياسي والمؤسّساتي ضدّ 20.7% (17/82) من عينة هذا البحث بالتّجديد المستقرّ للحبس الإحتياطي،

إحتجاز التعسفي، الحبس الانفرادي، الحبس مع جنائين/ات، الحرمان من الرعاية الصحية، المنع من مواصلة الدراسة أو حضور الامتحانات، الإختفاء القسري، المحاكمة العسكرية، التحوير، التحقيق دون حضور محامي، الترحيل القسري من سجن إلى آخر.

قصة الطبيبة بسمة رفعت

لعل الطبيبة بسمة رفعت عبدالمنعم البالغة 33 عاماً من أبرز الحالات اللواتي تعرّض للعنف السياسي والمؤسّساتي. إذ تم إخفاءها قسرياً في 2016 لمدة 3 أيام إثر تقديمها بلاغاً يفيد باختفاء زوجها قسرياً لتظهر في نيابة أمن الدولة كمتهمه في القضية رقم 314 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا والمعروفة إعلامياً بمقتل النائب العام هشام بركات حيث تم إتهامها بتمويل الخلية التي قامت بقتله وحكم عليها بالسجن 15 سنة.

تعرضت السجينة بسمة رفعت لضروب عدّة من الإنتهاكات إذ تم منع الزيارات عنها بسجن القناطر مما إضطرها للدخول في اضراب مفتوح عن الطعام اعتراضا على ذلك إضافة الى منع محاميها من حضور التحقيق معها وتعرضها للإهمال الصحي المتعمّد الذي أدى لإصابتها بتورم بالثدي الأيسر ومشاكل في إحدى صمامات القلب، ومشاكل بضغط الدم والفقرات القطنية. علاوة على ذلك، أكدت السجينة أنها اعترفت بالاشتراك في الواقعة تحت التهديد بالاغتصاب وبقتل زوجها المهندس والعقيد السابق بالجيش ياسر سيف من قبل ضباط الأمن الوطني³.

العنف المؤسساتي أداة ضغط على المضربين/ات عن الطعام

من أهم ممارسات إدارة السجن أثناء التعامل مع المضربات عن الطعام حسب شهادة سجينة سابقة هي ما يسمى بسياسة "الترغيب والتهديد" مفادها استفسار السجينة في خطوة أولى عن أسباب إضرابها ثم يقع إيداعها في الحبس الإنفرادي كأداة لعزلها عن العالم الخارجي ثم تمارس في حقها كل أشكال الإبتزاز وحتى الإرغام على كسر الإضراب. لا بد من الإشارة أن الحبس الإنفرادي هو إجراء تأديبي يتخذ في حق السجناء/ات وليس زنازة إيداع المغضوب عليهم/هن أو المضربين/ات عن الطعام، وأن المفروض عند إضراب السجين/ة عن الطعام إسداء العناية اللازمة بإيداعه/ا في المستشفى حتى تبقى تحت الرعاية الصحية من أجل عدم تعريض حياته/ا للخطر.

- **العنف النَّفسي** ضدّ 15.9% (13/82) من عيّنة هذا البحث بالإهانة، السب، الشتم، التهديد، الإجبار على الاستماع لتعذيب شخص آخر، ووضع الأكل أمام باب الحمام.
- **العنف الإجتماعي** ضدّ 12.2% (10/82) من عيّنة هذا البحث بالعزل عن العالم الخارجي من خلال المنع من الزيارات.
- **العنف الجنسي** ضدّ 4.8% (4/82) من عيّنة هذا البحث بالتحرش اللفظي والجسدي والامتهان في التفتيش.

قصة الطفل مهند إيهاب

من أبرز جرائم النظام بارتكاب هذه الإنتهاكات دون حسيب أو رقيب قصة المرحوم مهند إيهاب، حيث تم القبض على الطفل مهند إيهاب 3 مرات منهم مرتين وهو قاصر، أولهم عند بلوغه 17 ربيعا خلال تظاهرات أغسطس 2013 عندها قام الأمن بتعصيب عينيه وتركه مقيد ومعضوب العينين لساعات طويلة في مديرية الأمن وتم التعدي عليه بالضرب. في ديسمبر من نفس العام، قبض عليه للمرة الثانية من مظاهرة بسيدي بشر بعد صلاة الجمعة حيث تم التعدي عليه بالضرب في عربية "ميكروباس" تابعة للأمن. ثم تم التحقيق معه في مديرية الأمن حيث تم تعذيبه باستخدام الكهرباء تحت إبطه ثم حجزه في زنازة انفرادية هو وجميع المعتقلين.

” لم يكن بالزنازة مكان واحد لكي يقف الواحد فيه، وكان دخولنا وحشرنا صعب جدا، بل حتى أن اغلاق الباب علينا كان صعب عليهم لكثرة العدد، ظللنا بهذه الزنازة الضيقة لمدة يومين كاملين.“
الطفل مهند إيهاب

لاحقا، تم نقل مهند الى زنازة الجنائين بالمديرية وهي غرفة "في غاية القذارة" على حسب وصفه تملؤها المخدرات بالإضافة إلى التكدر الكبير داخل الزنازة. تم زجه بقضيتين ، الأولى بتهمة التظاهر والثانية حيازة فرد خرطوش. ظل "مهند" في سجن الأحداث بكموم الدكة لمدة 3 أشهر، أجبره خلالها الضابط على إحضار "جردل مياه قذرة من الحمام وسكبها على الأرض" وجعله يزحف فيها واعتدى عليه بالضرب (بخراطوم) وظلت عقوبة الزحف والشتم تكرر يوميا وهو ما جعل المساجين يقومون بإضراب من خلال إغلاق باب الزنازة وعدم السماح لأحد بالدخول.

3 قصة الدكتور بسمة رفعت وزوجها.. هددوها بالاغتصاب وعذبوها وجرموها من أولادها

ردًا على ذلك، قام مدير مباحث الإسكندرية ومعه قوات خاصة بتهديدهم بأنهم سوف يضربوهم بالنار وضربوا عليهم الغاز في الممرات، وتم ارسال 40 شخص للمديرية بملابسهم فقط وبدون أي متعلقات شخصية كي يستطيعوا السيطرة على المساجين وتم منع الزيارة والترخيص عن البقية فقاموا باضراب كلي عن الطعام.

”ندما قمنا بعمل الاضراب الكلي عن الطعام كان له تأثير كبير على الداخلية، فكان يأتي إلينا الضباط يوميا ويطلبون منا فك الاضراب، ويهددوننا أحيانا، وكانت الزيارات ممنوعة عنا، ولكن بعض الأهالي كانوا يستطيعون الدخول للزيارة، فكان الضباط يطلبون منهم أن يطلبوا من أبنائهم فك الاضراب، وفي إحدى المرات وكنت قد أبلغت أهلي ألا ترسلوا الي سوى الماء، وعندما استطاعوا ادخال الماء لي في أحد المرات قام الضابط بتعنيفهم، وقال لهم أنكم تساعدوهم ليحدثوا الضر بأنفسهم، واطلبوا منهم أن يفكوا الاضراب بالإضافة إلى تهديدات بعمل محاضر وقضايا جديدة لهم بسبب الإضراب.“

الطفل مهند إيهاب

قبض على "مهند" للمرة الثالثة في يناير 2015 عند مروره هو وزملاءه بجانب مظاهرة، وأودع في سجن برج العرب بالإسكندرية، أصيب خلالها بمرض سرطان الدم. في القسم تم تقييده وإيقافه وجهه إلى الحائط وتم تعصيب عينيه والاعتداء عليه بالضرب بالكراسي الخشبية وبظهور المسدسات على ظهره بالإضافة الى الضرب بالأقلام والشتيمة بأبشع الشتائم، وقاموا بخلع "التيشرت" الذي كان يرتديه (كان ذلك في فصل الشتاء) واستمروا في ضربه حوالي 3 ساعات. أثناء عرضه على الأمن الوطني، قام الضابط بتجريده من ملابسه وقام بالإعتداء عليه جنسيا !

”بشكل يؤثر على نفسيته أكثر مما يؤثر على جسده، كان اعتداء جنسي نوعا ما، وقال لي أنه مورني وهل أحب أن يقوم بنشرها على النت، وكنت وقتها معصوب العينين ومربوط أثناء الاعتداء.“

الطفل مهند إيهاب

في بداية شهر مايو 2015، تدهورت حالته الصحية بشكل كبير وقام بتبليغ المسؤولين أنه يريد الذهاب الى مستشفى السجن للعلاج ولكنهم لم يسمحوا له بالذهاب اليه إلا بعد حوالي ثلاثة أسابيع. بعد مرور شهرين في السجن دون علاج تم نقله إلى المستشفى الأميري، وكان يجب نقله تحديدا الى عنبر أمراض الدم، حيث تم تسكينه في عنبر أمراض الشيخوخة وقاموا بتقييده بالكلايشات في السرير، مما جعله لا يستطيع الحركة مطلقا. أخيرا، تم نقله الى عنبر أمراض الدم حيث عرف الأطباء وقتها أنه مصاب باللوكيميا (سرطان الدم) بنسبة 93٪، وكان قد تأخر جدا في بداية العلاج. بدأ في تلقي جرعات العلاج الكيماوي دون علمه بأنه علاج كيماوي لسرطان الدم بالتزامن مع تجديد حبسه الإحتياطي فقد كانوا ينقلونه لجلسات التجديد على كرسي متحرك. لم يعلم مهند بمرضه إلا عند قيام محاميه بإخبار القاضي بأنه مريض بسرطان الدم حيث قام القاضي بإخلاء سبيله ولكن لم يتم تنفيذ الحكم إلا بعد 18 يوم قضاهم بالمستشفى وهو مقيد بالكلايشات. توفي مهند إيهاب بعد فشل علاجه من مرض سرطان الدم يوم 3 أكتوبر 2016.⁴

4 منظمة إعلاميون حول العالم، حوار مع مهند إيهاب الذي اعتقله نظام السيسي 3 مرات، منهم مرتين وهو قاصر، خرج مهند من السجن مصابا بسرطان الدم اللوكيميا بنسبة 93٪

خاتمة

وسط المعانات اليومية التي ي/تعيشها السجناء/ات المصريين/ات باختلاف أعمارهم/هن، تنكر السلطة السياسية إرتكابها أي انتهاكات في حقهم/هن بل لا توفر أي ضمانات قانونية للإحتجاج بها على سوء المعاملة منذ القبض وحتى الإيداع في السجون. حاولت بلادي من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أسلوب من أساليب الإحتجاج السلمي الذي ينتهجه ضحايا هذا النظام الذي تطال يده المؤذية جميع الشرائح الإجتماعية رغم هشاشتها بل تتصاعد وتيرة الإنتهاكات عند طلب الكف عن الإيداع فتنحدر القضية من إنتهاك حقوق مثل حرية التظاهر وحرية التعبير إلى ضمان الحد الأدنى من الظروف الإنسانية داخل السجون والدفاع عن الحرمة الجسدية والحق في الهواء داخل الزنازين والحق في الأكل والمياه والزيارة.

لا يخفى عن الجميع من خلال توثيق البحث لهذه القضايا أن السلطات تمارس القتل البطيء في حق المساجين بل وتنجح أحيانا في المساهمة في إنهاء حياة من تخول له نفسه الخوض في الشأن العام أو حتى المرور جنب تظاهرة. ولعل مأساة الطفل المرحوم مهند إيهاب أبرز مثال على ذلك.

رغم أهمية الغذاء في يومه العالمي ونقاشات دول العالم لتوفير الأمن الغذائي والسلامة الغذائية، لازال المواطن/ة المصري في الألفية الثالثة يحرم نفسه من الطعام من أجل الدفاع عن أبسط حقوقه !

توصيات بلادي :

- إخلاء سبيل المساجين/ات السياسيين/ات والكف عن ممارسة التعذيب الممنهج في حقهم/هن
- تمكين المحتجزين من آليات قانونية فعالة للتظلم من التعذيب الممارس داخل الأقسام والسجون
- بعث لجنة مستقلة عن السلطة مكونة من منظمات المجتمع المدني لمعاينة المعاملة داخل السجون وظروف الإحتجاز
- تحرك هيكل الدولة المعنية بالطفولة لتوفير الحد الأدنى من الحماية من الإنتهاكات داخل المؤسسات العقابية
- محاسبة كل المتورطين في حالات التعذيب وغيرها من الإنتهاكات
- مراجعة منظومة الحبس الإحتياطي التي بان بالكاشف أنها أداة عقابية ولا تؤدي دورها القانوني

